الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

تأرجح صناعة الثقافة بين الدولة والسوق

فالح عبد الجبار
كاتب

لعل اكبر هجاء ونقد لفكرة وواقع " تسليع " الثقافة ، وحبسها في أطر السوق ، جاء من الالمان بعد الحرب العالمية الثانية ، وأبرزهم مدرسة فرانكفورت ، ولعل الاسم الاكبر في هذا النقد هو ادورنو . فهو مبتكر ، او مروج مفهوم " صناعة الثقافة ".

اكتوى الالمان ، كما اكتوينا نحن ، في العراق (وفي غيره) بخضوع صناعة الثقافة الى دولة واحدية ، دولة يحكمها حزب واحد ، او أسرة واحدة ، وايديولوجيا واحدة ، دولة مترعة بالعوائد ، تجمع السلطة السياسية بالسلطة الاقتصادية ، وتستخدم هاتين الأداتين للهيمنة على سلطة الثقافة . كان هذا حال المانيا وإيطاليا في ظل النازية والفاشية.

بعد الحرب خرج الالمان من أسر هيمنة الدولة الواحدية ، بفعل تفكيك المجمعات الصناعية الثقافية السابقة، والغاء آليات السيطرة الرسمية على وسائط الثقافة والاعلام الجماهيري : سينما ، راديو ، جرائد ، مسارح ، دور النشر. والمؤسسات الثقافية العليا من معاهد وجامعات ، ومراكز أبحاث.

هذا التفكيك لآليات الدولة الواحدية فتح باب الانتقال ، مباشرة الى اقتصاد السوق ، المتحرر من الدولة . لكن هذا " التحرر " ، كما لاحظ أدورنو ، اوقع صناعة الثقافة تحت سيطرة جديدة . فتحول الثقافة الى صناعة ، اتاح للقوى المهيمنة على الثروة الهيمنة على انتاج وصياغة ونشر المعاني ، وتسويق الخضوع، وترويج الامتثال على عربة الامتاع والمؤانسة . وتنقلب صناعة الثقافة ، الخاضعة لسلطان الثروة ، الى صناعة هيمنة .

هذه الصورة الكالحة واجهها الالمان ، بينما لم يحقق للعراقيين بعد ، مثل هذه النقلة. خرجت صناعة الثقافة (الخاضعة للدولة الواحدية) من الأطر الرسمية ، بعد إلغاء وزارة الاعلام (وبقاء وزارة الثقافة)، وفك الاتحادات النقابية لمنتجي الثقافة عن الادارة الحزبية -الحكومية السابقة .

لكن المشكلة العراقية بقيت على حالها . فما تزال الدولة تهيمن على جل الموارد . وما يزال السوق أضعف من أن يديم " صناعة ثقافة " . بتعبير آخر ، رغم ان المنتجين للثقافة كانوا، وما يزالون ، تواقين للتخلص من القيود السياسية للدولة الواحدية، فانهم ليسوا على هذا القدر نفسه من التوق للتخلص من إحسانها المالي.

ان الدولة العراقية الحالية ، بمقدار ما هي كائن معني بالثقافة (رغم قول الجميع بأنها دولة "غير مثقفة" على نحو خاص) هي دولة متشظية وليست دولة واحدية . نعني ان هيمنتها الثقافية ليست متجانسة .

ويبدو الوضع كاريكاتوريا حقاً، فبينما تستوعب صناعة الثقافة نحو ٤٠٪ من الرساميل وقوى العمل في العالم الغربي ، فان قطاع الخدمات برمته في بلداننا لا يكاد يناهز ٣٠٪ ، علماً أن صناعة الثقافة ليست سوى جزء من هذا الأخير.

يبدو سوق الثقافة ، السوق بالمعنى الدقيق للكلمة، شبة محال ، سيان ان كان الامر يتعلق بسوق انتاج المعرفة ، ام المعلومات ، ام القيم الجمالية! وان الاستثناءات القليلة (في مصر مثلاً ، او لبنان) تؤكد القاعدة العامة في العراق .

هذا الضياع بين الدولة المتشظية ، من جانب، والسوق الضعيف من جانب آخر ، يدفع الثقافة العراقية برمتها الى سوق " الاحسان " . يحصل هذا في وقت حلت فيه المؤسسة محل الفرد (في انتاج الثقافة)، وانقلبت فيه العلاقة بين الثقافة العليا، والثقافة الدنيا انقلابا بيناً لصالح هذه الاخيرة ، بفضل وسائط الاعلام الكونية (الاقمار الصناعية) ، وباتت صناعة الثقافة في حرمان مزدوج ، يعمل على اقصائها أو تهميشها ، او اضعافها في أحسن الاحوال .

جرت محاولات للعودة الى " رعاية الدولة " لم تحقق نجاحاً يذكر . فقد ردت هذه الاخيرة باختيار شرطة ، وباعة خضار لاشغال وزارة " الثقافة " بميزانيتها البائسة أصلاً. وجرت محاولات لأيجاد مؤسسات مدنية ، تقوم مقام الراعي . لكن هذه الاخيرة، بحكم الوضع الموصوف ، لا تجد سبيلاً الى ايقاف " صناعة الثقافة " على قدميها من دون دعم حكومي ، عراقي ، او غير عراقي.

بوسع المعنيين بأمر صناعة الثقافة التفكير جدياً في ايجاد حلول واشكال تعاونية - سلعية ، أي مؤسسات تجمع بين العمل التعاوني الطوعي ، والانتاج لأجل السوق، مستثمرة حقيقة ان الدولة العراقية المتشظية غير قادرة على فرض هيمنة كاملة ، وان بالوسع الافادة من احترابات مراكزها لاجل ايجاد فسحة من حرية الحركة في السوق. هناك أيضاً حقيقة ان انفتاح الحدود حول العراق ومثقفيه ، من كائنات محلية مغلقة، الى مواطنين عالميين عبر الانترنيت والسفر والهجرة. هذا الانفتاح اعاد ربط المجال الثقافي بالعالم ، وبالمؤسسات الثقافية الكونية ، الخارجة عن سيطرة أي دولة .

أخيراً، فإن انفتاح الحدود مع الجوار الاقليمي يخلق مسرباً آخر.

لهذه القنوات جميعاً القدرة على تعضيد حركة تعاونية -سلعية تكون نواة لصناعة ثقافة محررة جزئياً من قيود الماضي.

عندما كان الدكتور عبد الأمير العبود وزيراً

(الحلقة الثانية)

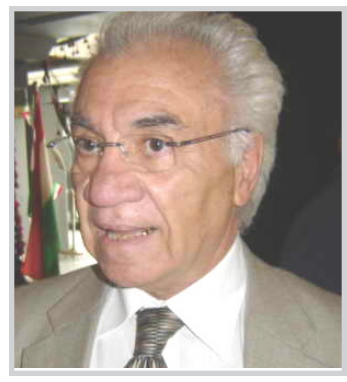

كاظم حبيب
كاتب سياسي - المانيا

كان طالب الحقوق عبد الأمير قد نجح من الصف الثالث حين انتفضت وحدات من القوات المسلحة العراقية بقيادة حركة الضباط الأحرار التي كان يقودها الزعيم الركن عبد الكريم قاسم. وقد تفجر الفرح من أعماقه عفوياً كباقي العراقيات والعراقيين، ونشأ التصور بأن عهداً جديداً قد بدأ يشق طريقه في حياة الناس، وخاصة الفقراء والكادحين والفلاحين والعمال والمثقفين.

حاولت بعض الأحزاب السياسية قيادة الجماهير من أجل تحويل تلك الانتفاضة الشعبية إلى ثورة شعبية تكون قادرة على إنجاز تغيير ثوري وجذري في أوضاع العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولكنها اصطدمت ببرامجها ورؤيتها المخ•تلفة لمصالح الشعب والوطن. كما اصطدمت برغبة العسكر في أن يواصلوا البقاء في الحكم رغم الاتفاق المبدئي في تسليم السلطة إلى المدنيين بعد فترة انتقال قصيرة. أوجد هذا الواقع فوضى وحالة عبثية بدأت بوقت مبكر بعد انتصار الثورة.

انخرط عبد الأمير، كغيره من شباب العراق والكثير من الشابات، في الحركة السياسية وساهم في العطلة الصيفية في لجان حماية الجمهورية. وعاش في هذه الفترة بعض المفارقات التي تدلل من حيث المبدأ على بساط الناس وتخلف الوعي الاجتماعي، كما حصل مع عمه والإنجليزي الغريب المتوقع وصوله، وهي حكاية طريفة. كما يمر على بعض الأحداث التي عاشها والتي برزت في أعقاب الثورة مشيراً بصواب إلى عدد من الملاحظات المهمة التي ميزت تلك الفترة، ومنها:

❖ الانطلاقة الشعبية التي لا يمكن أن تحصل إلا في أعقاب أحداث كبيرة والتي اقترنت ببروز الفوضى والصبينة السياسية أو عدم نضوج التي سادت البلاد؛

❖ غياب الوعي السياسي والاجتماعي لدى الأحزاب السياسية، دع عنك الأوساط الشعبية الكادحة؛

❖ الصراع القومي - الشيوعي حول شعار الوحدة والاتحاد وانقسام المجتمع إلى معسكرين، كانت الأغلبية لمصلحة التيار الوطني الديمقراطي والشيوعي؛

❖ فردية قاسم وعجزه عن وعي المشكلات التي أخذت بالتفاقم وابتعاده عن التفكير بالحلول العملية؛

❖ المؤامرات التي تفاقمت ضد الحكم والتدخل الفظ من قبل دول الجوار العربية وغير العربية بالشأن العراقي؛

❖ تفاقم الصراعات الحزبية الضيقة وما جره كل ذلك من خراب على البلاد والذي اقترن بانقلاب ١٩٦٣ البعثي- القومي أو السوري -الناصري.

ويشير الدكتور عبود في مكان آخر إلى أنه شاهد "في احد الأيام شرطة العاصمة وهم يقومون بتظاهرة في شارع الرشيد وهي تهتف: إعدم إعدم جيش وشعب يحميك من كل ظالم"، (الكتاب، ص ٧٧)، كما يتحدث عن "هجوم جماعات من الطلبة الشيوعيين على الطلبة القوميين والبعثيين وينهالون عليهم ضرباً وتوبيخاً". ويقول "كنت اشجب تلك الأعمال حينما ألتقي مع بعض الأصدقاء وبخاصة زميلي نصير الجادرجي الذي كان يشاطرني الرأي في شجب تلك المظاهر". (الكتاب ص ٧٧).

ثم يوجز الدكتور العبود موقفه بما يلي: "الآن وبعد مرور خمسة عقود على تلك الأعمال والتظاهرات لم تتحقق الوحدة، ولم يتحقق الاتحاد الفيدرالي، لكن الذي حصل هو توسع عناصر الفرقة والخلاف بين الدول العربية ...، وهو ما يؤكد حقيقة أن الاندفاع السياسي الذي كان يحصل من قبل الأحزاب والمنظمات السياسية لم ينطلق من أسس علمية وعملية وديمقراطية سليمة، بل كانت النشاطات السياسية، إلى حد بعيد غير منضبطة وغير مدروسة ... وكانت تنطلق في كثير من الأحيان من المصالح السياسية الضيقة والشخصية بعيداً عن المصالح العليا للوطن، واعتماد العنف واختراق القانون والنظام نهجاً لتحقيق الأهداف". ويخلص الدكتور عبود إلى استنتاج مفاده: " ولهذا لم يحالفها (المقصود الأحزاب والمنظمات السياسية، ك. حبيب) النجاح في تحقيق أهدافها المعلنة من قبلها سواء الوطنية أو القومية منها". (الكتاب، ص ٧٨). طبعاً للأخ العبود العذر في عدم تعرضه للقوى القومية والبعثية التي صالت وجالت في العراق حتى في فترة قاسم وقتلت الكثير من البشر عبر المؤامرات والاغتيالات وإشاعة الفوضى. وقتل الكثير من المناضلين الوطنيين، وبينهم جمهرة من الشيوعيين واليساريين الديمقراطيين، إذ كان السيد العبود قد غادر العراق بعد مرور سنة واحدة ويوم واحد على ثورة تموز ١٩٥٨، وكان في أثناء انقلاب شباط ١٩٦٣ طالباً في برلين بألمانيا الديمقراطية يدرس الماجستير والدكتوراه.

لا بد هنا من الإشارة إلى أن موضوع ثورة تموز وتعقيداتها لم تأخذ الحيز المناسب لها، وللأخ عبود عذره في ذلك، إذ أنه يكتب من خزين ذكرياته وليس اعتماداً على قراءاته. صحيح أن ثورة تموز والقوى السياسية الديمقراطية لم تحقق الأهداف التي كان يفترض أن تحققها تلك الانتفاضة العسكرية على النظام الملكي. ولا شك في أن السبب يرتبط عضوياً بالقوى التي نفذت تلك الانتفاضة، أي العسكر وعدم رغبتهم في تسليمها إلى الأحزاب والقوى الديمقراطية من خلال تشكيل حكومة مدنية مؤقتة تشرع دستوراً دائماً للبلاد وتجري انتخابات حرة وديمقراطية نزيهة وترسي دعائم البلاد على أسس مؤسساتية. وهذه المسألة ترتبط عضوياً بالمستوى المتخلف لتطور المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وسياسيا وتجليات ذلك في الوعي العام للمجتمع. ومع ذلك فقد صدر قانون برجوازي ديمقراطي للإصلاح الزراعي يساعد على نمو الرأسمالية في الريف، وقانون الأحوال المدنية الذي يمنح المرأة بعض حقوقها المغتصبة ويمنع تعدد الزوجات إلا بحدود القانون، وقانون تقدمي للعمل والعمال، والتوجه صوب التصنيع باتفاقيات مهمة مع الاتحاد السوفييتي وبلدان اشتراكية أخرى، وإلغاء معاهدة ١٩٣٠ العسكرية والخروج من حلف بغداد ومن منطقة الإسترليني والبدء بمفاوضات نفطية وصدور القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الذي استعاد الراضي العراقية التي كانت تحت تصرف شركات النفط إلى الحكومة العراقية لتستثمرها مباشرة، والتفكير بتشكيل شركة وطنية للنفط لتمارس التنقيب عن النفط في تلك الأراضي، وإعادة النظر بالعلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية للعراق. كانت هذه الإجراءات كلها على الطريق الصحيح، إلا أن الصراع الداخلي من جهة والصراع الإقليمي والتدخل في الشأن العراقي من جهة ثانية، والتدخل الدولي وتدخل شركات النفط الاحتكارية من جهة ثالثة، وسياسات قاسم الفردية وغير الديمقراطية وحربه ضد الحزب الديمقراطي الكردستاني والشعب الكردي، ومطالبته غير المشروعة بالكويت ..الخ، كلها أججت ضده قوى محلية وعربية وإقليمية ودولية جديدة وواسعة وبلورت عوامل ساعدت على الإطاحة به بتحالف رجعي واسع.

إذن غادر الطالب عبد الأمير العراق إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية للدراسة فيها بعد مرور عام على ثورة تموز. وعلى القارئ أو القارئة أن يتصورا حالة طالب عراقي لم يزر بلداً عربياً أو أجنبياً قبل ذاك، وهو قادم من منطقة المجر الكبير بأزقتها التربة الضيقة وشوارعها غير المبلطة والحزينة وسوقها الشعبي الوحيد المنهك والمليء بالأوساخ وعدم وجود مجار لتصريف المياه، وبيوتها الهرمة وسكانها الذين يعانون الفقر والفاقة وشتى الأمراض، والنساء اللواتي لا يظهرن بالشارع أو حين يظهرن في الشارع يكن برفقة رجل ما من الأقارب والعباءة السوداء تغطي المرأة من قمة الرأس إلى أخمص القدمين، هذا الشاب يدخل من ذلك الجو الكئيب إلى مدينة ميونيخ الجميلة بشوارعها العريضة والمبلطة وبيوتها الشامخة والشرفات المليئة بالنباتات وحدائقها الغناء وطبيعتها الرائعة وحركة السيارات الكثيفة والتراموای الذي يقطع بعض شوارع المدينة ومحطة القطار الجميلة والواسعة،

يقدم لنا العبود في كتابه مقارنة بين الدراسة الجامعية في ألمانيا الاتحادية، سواء أكانت في ميونيخ أم في برلين الغربية، وبين نظام التعليم في العراق من خلال تقديم جملة من الأسس التي يعتمدها التعليم المتقدم والمجرب والناجح في ألمانيا الذي كان يخرج حملة شهادات في جميع الاختصاصات العلمية والإنسانية الصرفة والتطبيقية التي يشار إليهم بالبنان بشكل عام، إضافة إلى إشارته الجيدة إلى الأهمية التي كانت وما تزال ألمانيا تمنحها للدراسات المهنية والفنية، التي ترتبط بقضايا الإنتاج والخدمات مباشرة، واهتمامها الفائق بالبحث العلمي.

انتقل عبد الأمير إلى الدراسة في كلية الاقتصاد ببرلين الشرقية، وكانت عاصمة ألمانيا الديمقراطية بعد أن تعذر عليه مواصلة الدراسة في برلين الغربية بسبب وفاة أستاذه ورفض الأساتذة الآخرين الاعتراف بشهادة البكالوريوس العراقية. وكانت هذه واحدة من المشكلات التي كان العراقيات والعراقيون من حملة شهادة البكالوريوس وما زالوا يعانون منها في كل ألمانيا أو في كل أوروبا.

يقدم لنا عبود في القسم الخاص بوجوده في ألمانيا الديمقراطية تلخيصاً قيماً عن التعليم في ألمانيا الديمقراطية، وهي تجربة غنية ومفيدة كانت ذات فائدة خاصة للطلبة العراقيين لأنها كانت فيها رقابة جيدة على مشاركة الطلبة في حضور المحاضرات أو المشاركة في السيمنارات وتتبع الطلبة في الدراسة ومساعدتهم للنهوض بمستواهم وبلوغ مستوى الألمان. ويبقى المعيار الأساسي في مدى فائدة الطالب من أي نظام تعليمي يكمن في مدى رغبة وجدية الطالب في اكتساب المعرفة والعلم والتخرج بمستوى لائق. ومعرفتي الشخصية بالزميل عبود أثناء الدراسة، إذ كنا في كلية واحدة، كانت تؤكد سعيه الجاد والحثيث للدراسة والتزود بالمعارف والخبر والاستفادة الواعية من الحياة الحضارية الثقافية في ألمانيا.

ومن الغريب في خزين ذكريات الدكتور عبود أن القارئ لا يجد في كتابه أي ذكر للطالبات والطلاب العراقيين والعرب الذين كانوا معه في الدراسة ولم يتحدث عن خبرته معهم أو ملاحظاته عنهم أو عن نشاطه الاجتماعي معهم، خاصة انه كان من بين النشطين في مؤتمرات الطلبة ونقاشاتهم المختلفة، وقد جاء على ذكر أحد احتفالات الطلبة في ذكرى ثورة ١٤ تموز لأنه عاش مفاجأة فيها حين ألقى صديق ألماني له قصيدة بحقه في تلك الحفلة التي أقيمت في برلين. لقد كانت حياة الطلبة العراقيين في برلين أو في ألمانيا الديمقراطية وعموم ألمانيا غنية وحركة وفعالة وشائقة ومتنوعة في آن واحد، إذ كانت هناك نشاطات سياسية واجتماعية وثقافية كثيرة ومؤتمرات تعقد ونقاشات تدور وندوات تنظم .

الفقرة التي أوردها الدكتور عبود التي تتحدث عن العجز عن اللحاق بالتطور العلمي والتكنولوجي صحيحة، ولكن ليست لها علاقة بما ورد بعدها بأي حال. إذ لا أجد أي ارتباط بينها وبين القول بأن البديل كان سياسة الدكتاتورية. الدكتاتورية لم تكن بديلاً للتكنولوجيا والعلم، بل كانت بديلاً للحرية والديمقراطية. لقد كان هناك تطور علمي وتكنولوجي في الاتحاد السوفييتي وفي ألمانيا الديمقراطية، إلا أن هذا التقدم العلمي والتقني كان قد وجه صوب الجوانب العسكرية والإنتاج العسكري وليس نحو الإنتاج المدني. هنا تبرز واحدة من أكثر إشكاليات الحرب الباردة في حينها والتي أجهزت على النظم الاشتراكية القائمة حينذاك والتي لم تكن اشتراكية طبعاً. أما مسألة الدكتاتورية فكانت البديل الفعلي المعاكس لما كان يفترض أن يسود، أي الثقة بالشعب والحرية للأفراد والجماعات والديمقراطية والتعددية وممارسة النقد ...الخ. لقد سادت في هذه البلدان ما سميت بدكتاتورية البروليتاريا، ولكنها لم تكن سوى دكتاتورية الأجهزة البيروقراطية في الحزب والدولة، في حين لم يتمتع الشعب بالديمقراطية ولا بحق النقد وممارسة بقية الحقوق بما فيها السفر إلى الدول المختلفة وحصرها بالدول الاشتراكية. لم تكن السياسة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية عقلانية وإنسانية. لقد تخلت الكثير من الأحزاب الشيوعية عن دكتاتورية البروليتاريا، ويبدو أن البعض منها في بلداننا في منطقة الشرق الأوسط ما يزال يحن لها ويدور حولها يطرحها بصيغة غير مباشرة، وهو حنين بائس للستالينية لا غير.

في هذا الجزء من الكتاب يقدم الأستاذ عبود جزءاً من الأجواء النشطة في مجال الحياة الثقافية ونشاط الأدباء والفنانين الألمان ومشاركته في البعض منها. الشعب الألماني محب للثقافة ويمتلك طاقة كبيرة من حب المعرفة والإطلاع وله إنجازات كبيرة في مجال العلم والأدب والفن والموسيقى والمسرح، وعلى مدى القرون الثلاثة المنصرمة في الأقل قدم الألمان نخبة رائعة من المفكرين والفلاسفة والفنانين والأدباء الشعراء وكتاب الروايات والقصة والمسرحيات، إضافة إلى فن الرسم النحت وفن الغناء والموسيقى. ولهذا فأن ارتباط عراقي بأي امرأة ألمانية ستجره لا محالة إلى التمتع ببعض هذه المجالات وتشده إليها.

المسألة التي كان بودي أن يتطرق إليها الزميل عبود والتي لم أعثر عليها تمس عملية التنوير التي شهدتها ألمانيا والتي تتجلى اليوم وبعد عدة قرون من بدئها في حياتها السياسية والاجتماعية والعلاقة بين الدين والدولة. أي الأخذ بمبدأ المجتمع المدني العلماني الذي يفصل بين الدين والدولة، إذ لكل منهما مجال اختصاصه ولا يتدخل في شئون الآخر، وهو الذي قاد إلى الكثير من الاستقرار والابتعاد عن الخلافات المذهبية في الديانة المسيحية. الاحترام الكامل لكل الأديان والمذاهب وحرية الإنسان في ممارستها، ولا دخل للدولة فيها، كما لا تتدخل الكنيسة في شئون الدولة.

يطرح الأستاذ الدكتور العبود ملاحظة يكتشفها كل عراقي أو أي مواطن من الدول النامية في المجتمعات الأوروبية المتقدمة، ومنها المجتمع الألماني، وهي التي يقول عنها العبود "ظاهرة غياب التماسك العائلي والوفاء والالتزام بين أفراد العائلة. فالفرد الألماني يعتمد على عمله وعلى الدولة في تهيئة متطلبات معيشته الضرورية، والأبوان يلتزمان بتوفير متطلبات معيشة أولادهم حسب القوانين ولحين بلوغ سن الرشد، وبعد ذلك ينبغي أن يعتمد الأولاد على أنفسهم، ...". (ص ١١٤/١١٥).

يقدم الكاتب عبود وصفاً جميلاً وشائقاً عن الأعياد وحفلات الزفاف أو الطلاق لأي سبب كان أو العشرة المشتركة من دون زواج، والمتعارف عليه في بلداننا بـ "الخليلة". كما يمنحنا صورة واقعية عن المهارات التي يتمتع بها الإنسان الألماني أياً كان مركزه العلمي وشهادته العالية أو منصبه الوزاري، فهو قادر ومستعد ويمارس تصليح سيارته أو أي عطل في حنفية بيته أو كهربائيات الدار أو الشقة. ونجد في القسم الشرقي من ألمانيا حتى اليوم أن جميع أساتذتهم في الجامعات وفي مراكز البحث العلمي يحملون مع تلك الشهادات العالية حرفة أو مهنة معينة فيقال أنه حداد أو نجار أو بناء أو ميكانيكي أو كهربائي أو باني أسقف السطوح ...الخ.

في هذا القسم من الكتاب متعة خاصة حيث يصف الدكتور العبود الكثير من العادات والعلاقات الاجتماعية وموقفه منها كقادم من شرق متخلف ومهموم ومحروم، كما يوضح تطور علاقاته بعدد كبير من الناس الألمان من أوساط المثقفين، وخاصة علاقاته الحميمة والدافئة بالنسوة. لقد كان عبد الأمير رحيمة العبود فارساً مغواراً وكازانوفاً جائعاً قادماً من المجر الكبير إلى ألمانيا. وكان وما يزال يتندر على زميله كاظم حبيب الذي تزوج مبكراً ولم يذق في حياته غير طعم الباذنجان، في حين أن المفروض في الرجل كما يرى العبود، وخاصة الشرقي، أن يذوق طعم ويشم رائحة كل الأكلات الشهية!

عن ذلك الساخن المدعو:نهر البارد

علي عبد السادة
كاتب

تؤشر "حرارة" نهر البارد، هذه الأيام، جملة من الأسئلة المتعبة، يتصدرها ذلك السياسي المتعلق بما خلفه الظهور المفاجيء لحركة "فتح الإسلام"، من تكريس، بل زيادة، وضوح لتجليات الأزمة اللبنانية الداخلية، وتشعب الصراع الإقليمي في المنطقة، يرافقه ذلك "الخارجي"، الذي يعمق تلك التجليات صوب هدفه في الشرق الأوسط الكبير. كذلك تساؤلات حول خلفية الحركة، ومن أين تملك كل هذه الإمكانيات والأسلحة، ما يؤهلها، لوجستيا، لقتال جيش منظم، وفق مقاييس تقليدية، كالجيش اللبناني.

وفي جانب من جوانب ما تطرحه أزمة "البارد"، هو إنها تقدم، برغم بعض الطروحات المغايرة، تعريفا معكوسا لما جرى تعميمه بخصوص الإرهاب، بمعنى انه لا ينطلق من وصف أيديولوجي يتم الترويج له بآليات تغذي الروح العصبية لدى الجمهور العربي، ولا تتقبل وجود آخر، بل ترفضه، وتمارس ذلك بطرائق غريبة عن المجتمع، يتسم أغلبها بالعنف الجسدي والفكري والاجتماعي. بل أن هدفا سياسيا يكمن وراء ذلك التعميم، وقد يساعدنا هذا الفهم في مواجهة "العاطفية" الذي تتمتع به فئات مسحوقة في المجتمعات العربية عندما تكون تلك الانتماءات، لتنظيمات متطرفة، بدواع "أيديولوجية".

وفي نموذج قائم كـ"فتح الإسلام"، يمكن معاينة هذه الرؤية من خلال عدة وقائع تجسدت، منذ العشرين من آيار الماضي، حيث اندلاع الاشتباكات شمال لبنان، منها إن اختيار الحركة لمخيم "نهر البارد" لم يكن إنسانيا، أو يحمل أي درجة من درجات حماية أرواح الأبرياء. والحركة، بالتأكيد، ليست غافلة عن كون هذا المخيم مكانا يتجمع فيه اللاجئون، الذين يحافظون، بالكاد، على استمرارية الحياة وفق نسق مؤلم من صور الشاحنات التي يقدمها الصليب الأحمر، كمساعدات لهم. وهؤلاء اللاجئون أجبروا على ترك بلادهم والنزوح إلى المخيم، وبفعل نشاط مفاجيء "لفتح الإسلام"، أجبروا، مرة أخرى على النزوح منه إلى المجهول.

ويبدو أن حجم الفعالية العسكرية التي قامت بها "فتح الإسلام"، لا تشير إلى أنهم مجموعة من الأفراد المتجمعين في عصابات شوارع، ولا تشير كذلك إلى إنهم، وفقا لتلك الإمكانيات، قد جاءوا من المخيم نفسه، أو ان الحركة ترتبط، عضويا، بالسكان اللاجئين. أذ يروي النازحون من المخيم ان عناصر "فتح الإسلام" طارئون على مخيمهم، بأسلحتهم الغريبة ودراجاتهم النارية، كانوا يثيرون الخوف بينهم حتى قبل بدء المعارك في محيط المخيم. ويصف النازحون عناصر الحركة بأنهم يحيطون أنفسهم بهالة من السرية، وإنهم عابسون دوما ومنطوون على أنفسهم ويملكون أموالا طائلة في محيط فقير للغاية برغم أنهم لا يعملون.

وبسبب سيولة التقارير الإعلامية، المتعلقة بالأزمة في محيط المخيم، يمكن، بعد تدقيقها، ملاحظة حادثة بسيطة لكنها تؤشر إلى نمطية العنف لدى عناصر "فتح الإسلام" لم تبدأ منذ أول اطلاقة أعلنت، على أثرها الاشتباكات مع الجيش، إلا أنهم أرادوا، قسرا، أفغنة المخيم، بإجراءات تستهدف تغييرا في طبيعة العلاقات الاجتماعية فيه، وإرغام السكان على التعايش مع طابع حياتي غير مألوف لديهم، ويروى احد تلك التقارير بأنهم كانوا يمنعون الأبناء من الذهاب إلى المدرسة، كما أنهم، ذات يوم، خطفوا فتى أقدم على الشتم، واقتادوه إلى حيهم وأوسعوه ضربا. ولما عاد، حمل السلاح مع أشقائه وأقاربه. وتسبب هذا بتبادل إطلاق نار أدى إلى إغلاق المدارس لمدة يومين".

ويبدو من حادثة "الفتى" أن هناك محاولة، ذات طابع منظم اكتسبت قوتها من عنصر المفاجأة، لنقل نموذج "طالبان" جديد إلى مخيم نهر البارد، من خلال مجموعات لا تملك جذورا اجتماعية في المنطقة، بل لا حتى أي علاقة عضوية بالطابع الاجتماعي هناك، وهو مكان ستراتيجي، يكتسب أهميته من إمكانية إحداث خلل إقليمي، من جهة، وداخل لبناني، من جهة أخرى.

ولا بد أن نعيد التذكير ببعض التحقيقات التي أجرتها السلطات اللبنانية مع بعض من أسرتهم من الحركة، وأعلن قسم منها في صحيفة "الحياة اللندنية" على مدى الأسبوع الماضي. تبين أنهم كانوا حضروا إلى بيروت استجابة لدعوة ؟فتح الإسلام؟ عبر موقعها الإلكتروني، لكنهم سرعان ما تأكدوا، وفقا للتحقيقات، إن ممارسات التنظيم على الأرض تتعارض مع هذه الدعوة.

وبغض النظر عن مضمون تلك الدعوة، فان جانبا أخر من التحقيقات يؤكد ان عناصر الحركة هم مجموعة من المسلحين المتوزعين بين بلدان عديدة اخبروا بموعد العملية في محيط نهر البارد وجرى تجميعهم من تلك البلدان للقيام بنشاط مسلح على الحدود من لبنان، مما يؤشر تساؤلا مهما حول الأسباب التي دعت هذا التنظيم إلى اختيار هذا التوقيت السيئ سياسيا، وهذا المكان غير الملائم إنسانيا. ومن خلال رواية قدمها الأمن اللبناني يتبين ان ما يسمى بضابط ارتباط مع تنظيم القاعدة قد القي القبض عليه، وهو لبناني الجنسية، غادر الأراضي اللبنانية في ١٩ أيار الماضي، أي قبل يوم من اندلاع الاشتباكات في طرابلس وحول مخيم نهر البارد. كان يقوم بتسهيل انتقال المسلحين عبر الحدود ومن ثم السكن في شقق مفروشة داخل بيروت، مما يعني القدرة على الاختراق ومن ثم التكيف بأساليب تتجدد بين حين وأخر، وأساليب احترازية فائقة القوة، ووسائل اتصال ونقل متطورة، لا يمكن توقعها من جماعات صغيرة تختبىء في زقاق صغير، بل تنظيم كبير يقترب، في قوته، من عولمة التطرف بنماذج قابلة للتطور.

وهنا لا بد من قراءة مشهد "نهر البارد" على انه مثال لما كنا نتخوف منه وهو تحول الجماعات المسلحة إلى قوة مؤثرة عالميا، وهي تزيد من رقعة نفوذها الجغرافي بشكل غير عبثي، بل يشير الى رغبة عارمة لدى تلك الجماعات في تحقيق اهدافها المعروفة، وهو ما يعيد للاذهان التحذيرات التي اطلقها الرأي العام، في اكثر من محفل دولي، حتى في امريكا، من ان الفعل العسكري، الذي يعمل به كخيار وحيد لمحاربة الارهاب، سيدخل الكثير من الشعوب في طائلة عنف الفعل ورده. ويمكننا هنا توقع "نهر بارد" قادم، في مكان سيكون اكثر سخونة من غيره.

ولم تعد "شماعة" سياسة مكافحة الارهاب، امريكيا، الوحيدة القادرة على تحمل ما يرمى اليها من اتهامات، وهي تستحق ذلك، الا ان التركيبة السياسية العربية، عموما، واللبنانية، خصوصا، معنية، بفعل تشظيها وتخندقها وأبتعادها قدر ماتمتلك من امكانات عن الحوار المشترك والبحث عن قواسم مشتركة للعمل الوطني، معنية بجزء غير يسير من الازمة، التي هيات اجواء الفوضى والضعف ليحل "نهر البارد" ضيفا مزعجا يتصدر انباء العنف في النشرات الاخبارية.

ولو كان للحديث عن كيفية تعاطي الحكومة اللبنانية مع هذه الازمة أية اهمية، لابد من القول، ان شكل الدولة الهش، والسلطة المتنازع عليها والاجواء السلبية التي تخيم على العلاقة بين الاطراف السياسية، لا يعطي للحكومة أي قوة للتعامل مع شكل اخر للعنف، غير ذلك الذي كانت قد تعودت عليه أيام العبوات الناسفة التي تستهدف شخصيات سياسية وثقافية، وحتى أقساها قوة وتاثيرا عندما اغتيل رئيس الوزراء الاسبق رفيق الحريري، بل انه ارهاب من نوع أخر يستهدف هوية الدولة والقيمة السائدة بين الافراد، وشكل العلاقات الاجتماعية التي تربط التكوينات المختلفة فيه، فنحن نتحدث عن نموذج شاذ للدولة، بل ان لا دولة عصرية في مشروع تقدمه تنظيمات على شاكلة "فتح الاسلام". كما ان القابلية التي تتمتع بها الحكومة، بل النظام السياسي في لبنان، لم يكن يتحمل ازمة من هذا النوع، اذا ما علمنا بان يوم العشرين من أيار الماضي لم تسبقه أيام لبنانية هادئة، اذ كان الجدل والصراع السياسي على قدم وساق حول الرئاسة وتركيبة الحكومة.